



تونس في 14 ديسمبر 2016

لا لاغتصاب الطفولة

تعبّر المنظمات عن استغرابها للقرار القضائي الصادر عن محكمة الكاف و القاضي بتزويج طفلة لا يتجاوز عمرها الثلاثة عشر سنة من مغتصبها، و تعتبر أن مثل هذه القرارات تعد تجاهلا للمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحامية لحقوق الطفل ومسا من كرامة الطفلة والمرأة عموما وخرقا للدستور التونسي الضامن لحقوق الطفولة وتشجيعا على اقرار المزيد من الاعتداءات.

لذلك نطالب ب:

- الرجوع عن الإذن القضائي وإبطال زواج الطفلة من المعتدي وحمايتها نفسيا واجتماعيا والحرص على استكمال تعليمها،
- الإسراع بتنقيح الفصل 227 مكرر من المجلة الجزائية وإلغاء فقرته التي تخوّل زواج القاصر بالمعتدي لإبطال التتبع،
- التسريع بالمصادقة على مشروع القانون الأساسي للقضاء على العنف ضد المرأة.

الجمعيات الممضية:

- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
- جمعية يقظة من اجل الديمقراطية والدولة المدنية
- اللجنة من اجل الحريات وحقوق الإنسان في تونس
- الجمعية التونسية للدفاع عن القيم الجامعية
- المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب
- جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
- جمعية نوماد 08